مجلـة الاقتصاد والتنمية المستدامة
المجلد:06/ العـدد:02 (2023)، ص 424-440
ISSN : 2661-7986 EISSN: 2773-2606

رؤية تحليلية لفرص نفاذ الأفراد للخدمات المالية في الجزائر وبعض الدول العربية من خلال المؤشر العالمي GLOBAL FINDEX 2021

An analytical Vision of individuals' enforcement opportunities for financial Services in Algeria and some Arab countries through the international Index Global Findex 2021

ورتي شهرة[1]* ، الحاج أحمد فوزي[2]

[1] جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي-تبسة(الجزائر). مخبر المقاولاتية وإدارة المنظمات

chahra.ouarti@univ-tebessa.dz

[2] جامعة الشهيد حمه لخضر (الجزائر).faouzi.elhadjahmed@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/06 تاريخ القبول: 2023/08/01 تاريخ النشر: 2023/09/01

مستخلص:

الهدف من الدراسة هو ابراز وتحليل مدى نفاذ الافراد للخدمات المالية والمصرفية ومعرفة مستوى الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية وذلك من خلال دراسة وتقييم بعض المؤشرات المختارة وفقا للمؤشر العالمي للشمول المالي 2021.

حيث توصلت الدراسة الى أنّ عدم تطور البنية التحتية وانخفاض معدل الانتشار المصرفي (الكثافة المصرفية) وضعف التثقيف المالي لدى الأفراد، عوامل انعكست على تدني مستويات الشمول المالي بالجزائر، وتوصي الدراسة باقتراحات لتوسيع قاعدة الاشتمال المالي وتعزيزها.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي؛ الخدمات المالية؛ Global Findex؛ الدول العربية؛ الجزائر.

تصنيفات JEL: E50 ؛ G21؛ O57

Abstract:

The aim of the study is to highlight and analyze the extent of individuals for financial and banking services and to know the level of financial inclusion in Algeria and some Arab countries through the study and evaluation of some of the selected indicators in accordance with the global index of financial inclusion 2021.

Where the study concluded that the lack of development of infrastructure, low rate of banking (banking density) and weak financial education in individuals, factors that reflected the low levels of financial inclusion in Algeria, and the study recommends suggestions to expand and enhance the base of financial inclusion.

Keywords Financial inclusion**:** financial innovation،Global Findex: Arab Countries: Algeria.

JEL Classification : E50 **;** G21 **;** O57

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

يرى البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. عن طريق تعزيز فرص نفاذ كافة فئات المجتمع إلى الخدمات /المنتجات المالية، لتعريفهم بأهميتها وطرق الحصول عليها والاستفادة منها، وبالتالي تعظيم دورها في الاستقرار المالي ،الاقتصادي و الاجتماعي، لذلك تعمل العديد من المؤسسات الدولية والهيئات العالمية على تنويع مصادر بيانات الشمول المالي التي تستخدم في قياس مستوياته داخل دول العالم ، ممّا يساعد ذلك في معرفة مدى تطور البنية التحتية للجهاز المصرفي للدول لا سيّما الجزائر والدول العربية و معرفة مدى قدرتها على الاشتمال المالي للمحرومين من الخدمات المالية التقليدية والحديثة كالفقراء ومحدودي الدخل، المرأة وفئة الشباب الذين لا يملكون حسابا مصرفيا في المؤسسات الرسمية للجهاز المصرفي.

❖ **الإشكالية:**

انّ الهدف الرئيسي لإتاحة الخدمات المالية هو النفاذ الشامل اليها واستخدامها من طرف كل المجتمع بمؤسساته وافراده عن طريق القنوات الرسمية للجهاز المصرفي، اذ أنّ هناك ارتباط وثيق بين مستوى نفاذ الخدمات المالية وتطور البنية التحتية للجهاز المصرفي.

لذلك نطرح التساؤل التالي: **ما مدى تطور الجهاز المصرفي في الجزائر بالنسبة لبعض الدول العربية من خلال مستويات وفرص نفاذ الأفراد الى الخدمات المالية وفقا للمؤشر العالمي للشمول المالي "GLOBAL FINDEX 2021 "؟**

❖ **الفرضيات:**

- هناك علاقة تكاملية طردية بين الشمول المالي والاستقرار المالي، النمو الاقتصادي والاجتماعي

-تسعى الجزائر كغيرها من الدول العربية الى تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع قاعدة نفاذ الخدمات المالية وتحسين وضعها بالنسبة للمعدل العالمي.

-اشتمال السكان ماليا في الجزائر والوطن العربي يرتبط بمدى تطور البنية التحتية للقطاع المصرفي. وبمستويات الانتشار الجغرافي للفروع البنكية وبملكية الحسابات المصرفية في المؤسسات الرسمية

❖ **هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة الى التطرق الى مستويات الشمول المالي بالجزائر وابراز علاقة ذلك بمدى تطور البنية التحتية للجهاز المصرفي من خلال تحليل مؤشرات نفاذ الخدمات المالية ومؤشرات استخدام التكنولوجيا الحديثة، لمعرفة مدى قدرة القطاع المصرفي الوصول الى الفئات المحرومة وبالتالي القدرة على تعزيز الاتاحة المالية للأفراد في الجزائر والدول العربية.

❖ **منهج الدراسة:**

في سياق البحث عن الإجابة للإشكالية المطروحة تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم طبيعة الموضوع من خلال عرض مختلف المفاهيم الخاصة بالشمول المالي والخدمات المالية مع تحليل وتقييم مستويات الشمول المالي في مؤشرات نفاذ مالية مختارة على ضوء المؤشر العالمي "جلوبال فندكس" بالجزائر والدول العربية.

1-أساسيات في الشمول المالي:

1-1 الشمول المالي:

عرّف مركز الاشتمال المالي في واشنطن الشمول المالي على أنه: «الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول الى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء" (طارق و زغدي، 2022، صفحة 869).

-وبحسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فانّ مفهوم الشمول المالي ينصرف الى تمتّع الأفراد بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والمؤسسات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعّالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية تحكمها تشريعات وقوانين تنظيمية مناسبة (طرشي و الساعد ، 2019، صفحة 120)بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وهو بذلك من عوامل التمكين الرئيسية للقضاء على الفقر المدقّع وتعزيز الرخاء (مروة و عيّاش، 2022)

1-2-الخدمات/المنتجات المالية:

وهي تلك الخدمات المالية والاقتصادية التي تؤديها المؤسسات المالية والشركات المختصة بإدارة الاموال فهي لا تنحصر في إطار معيّن وإنمّا تشمل جميع الخدمات المالية

المختلفة وأهمها: ايداع الاموال في حساب جارى أو توفير، اصدار دفاتر الشيكات،_عمليات تحويل الأموال، عمليات الإقراض، اصدارات البطاقات الائتمانية وبطاقات الدفع، توفير ماكينات الصرّاف الآلي، توفير أنظمة الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال شبكات الانترنت.....الخ (Vapadmin، 2019) ،حيث تقوم الجهات المعنية بتحقيق الشمول المالي بالتركيز على تذليل التحدّيات لضمان نفاذ هذه الخدمات المالية ومختلف المنتجات المصرفية وعلى رأسها:

- البنوك المركزية التي تعتبر الداعم الأساسي للشمول المالي وتسعى إلى وضع استراتيجيات وسياسات يتم من خلالها تسهيل نفاذ عدد أكبر من الأفراد والشركات للخدمات المالية، كما تعمل على تطوير البنية التحتية المالية ووضع التشريعات التي تستهدف زيادة الشمول المالي وتشجيع قنوات التمويل الرسمية واستخدام التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات المالية.
- البنوك العاملة في الدولة وغيرها من مقدمي الخدمات المالية، مثل شركات الصرافة والتمويل ومكاتب البريد وشركات التأمين وشركات الدفع الإلكتروني للوصول للفئات المحرومة من الشمول المالي على سبيل المثال: المرأة، الشباب، سكان المناطق الريفية، المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (الطيب، الشمول المالي "سلسلة كتيبات تعريفية"، 2020، صفحة 14).

3-1 النفاذ الشامل للخدمات المالية:

ويقصد بها ضمان وصول الفئات الضعيفة من السكان إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة بشكل عادل وبطريقة شفافة من قبل الفاعلين المؤسسيين الرئيسيين (حاكمي و سميرة، 2021، صفحة 338) ، في إطار الانتشار الآمن والسليم للابتكارات المالية الحديثة، لذلك تبنت مجموعة العشرين(**G20**) مجموعة من المبادئ أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية تستهدف تعزيز وتبني سياسات تمكّن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل عملية النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة للفئات الفقيرة والمحرومة. وتتمثل هذه المبادئ في (الدولي ص.، 2021):

- **القيادة:** وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من حدة الفقر.

- **التنوع:** تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والادوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة الى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية:** وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها للحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين:** العمل على محو الأمية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع .
- **التعاون:** خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، وتشجيع الشراكة والتشاور والاستشارة بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة:** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنّة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة وتقييم مدى التقدم في الانجاز وغيرها من الأدوات الأخرى.
- **التناسب:** بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليص المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية.
- **الإطار:** وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل وفق المعايير الدولية والظروف المحلية لضمان بيئة تنافسية مرنة لمواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

2. علاقة الشمول المالي بتعزيز الاستقرار المالي، الاقتصادي والاجتماعي (السن، بدون سنة نشر، الصفحات 65-68):

هناك تأثيرا ايجابيا للشمول المالي على الجانب الاقتصادي والاجتماعي نذكر منها:

- يعمل الشمول المالي على توفير السيولة التي يحتاجها قطاع الاعمال لإنشاء المشاريع الاقتصادية وتطويرها وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل وتعزيز معدلات النمو الاقتصادي.
- اتساع قاعدة استخدام المنتجات المالية الرسمية لتشمل كافة الفئات المستهدفة يساهم في تعزيز الاستقرار المالي.
- توسيع قاعدة الودائع الادخارية الاستثمارية ليشمل صغار المودعين كفيل بالحد من مخاطر السيولة باعتباره أكثر استقرارا.

- دراسة الشمول المالي وتوفير البنية التحتية التنظيمية والتشريعية اللازمة له يدعّم النمو الشامل والمستدام وبالتالي يعزز الاستقرار المالي.
- الشمول المالي يحسّن من تنويع الخدمات المالية لدى المؤسسات المالية وبالتالي تقليل المخاطر.
- يساهم تعزيز النفاذ الى الخدمات المالية الى الحد من الفقر والجوع واللامساواة بين الجنسين وتحسين فرص الحصول على العمل وتعزيز النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي.
- يساهم في زيادة التنافس بين المؤسسات المالية من خلال تنويع منتجاتها والاهتمام بجودتها للاحتفاظ بعملائها واستقطاب عملاء جدد يتعاملون مع القنوات غير الرسمية.
- يؤثر في الاستقرار الاجتماعي من حيث الاهتمام بمحدودي الدخل من الجنسين، الى جانب التركيز على دمج المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالقطاع المالي الرسمي.
- يعزز الشمول المالي من فعّالية الوساطة المالية من خلال فتح بنوك تجارية جديدة وزيادة الوصول الى الائتمان من طرف الأفراد ذوي الدخل المنخفض (وفاء، بن عزّة ، و العياطي، 2022).

3-واقع المعدل العربي في ملكية الحسابات المصرفية مقارنة بالمعدل العالمي لسنة 2021:

تسجل المنطقة العربية احدى أدني المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي، حيث يمتلك نحو 40.21 %فقط من البالغين في الدول العربية حسابات مصرفية، و59.79%مستبعدي (الدولي ا.، globalfindex، 2022).

وبحسب صندوق النقد العربي، فإن الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي هي الأكثر حرمانا من الخدمات والمنتجات المالية على مستوى العالم حيث لم تتجاوز نسبة الشمول المالي في العالم العربي باستثناء دول الخليج 50%، وهي النسبة الأدنى في الترتيب العالمي (السن، بدون سنة نشر، الصفحات 71-72)كما يبينه الشكل ادناه:

الشكل رقم(1): وضعية الدول العربية عالميا في مؤشر "ملكية الحسابات المصرفية سنة 2021

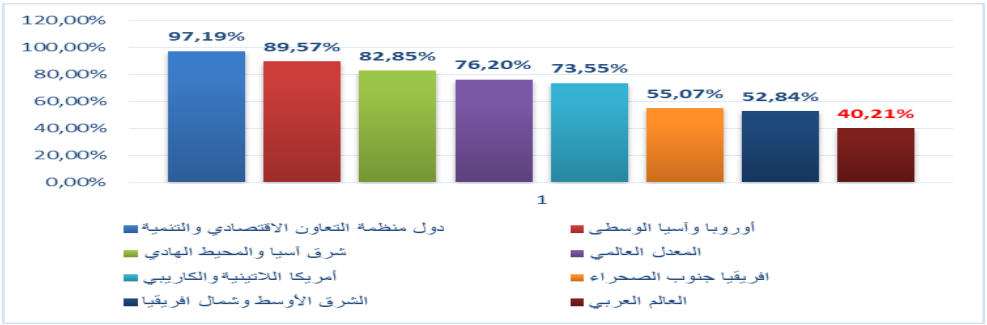

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على قاعدة بيانات الشمول المالي (جلوبال فندكس) 2021 تاريخ الاطلاع: 2023/01/23 متاح على الموقع:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3

هناك فروقات واسعة بين الدول العربية فيما يخص الاشتمال المالي حيث تتفوق دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية متحدة بنسبة 97.19 % ، بينما حقق العالم العربي ارتفاع محسوس في ملكية الحسابات المصرفية والتي بلغت 40.21% سنة 2021 بعدما كانت 20.21% سنة 2014، ومع ذلك مازالت هذه النسبة بعيدة عن المعدل العالمي المقدر بـــ 76.20% ، حيث تحقق الامارات 85.74%، و السعودية بمعدل 74.32 %على التوالي و تقسّم ضمن المجموعة الأولى والأعلى في نسب شمول لسنة 2021 من حيث ملكية الحسابات المصرفية بينما تتموضع الجزائر في المجموعة الثانية وهي مجموعة الدول ذات معدلات شمول متوسطة بمعدل 44.10% فقط وتمثل البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية او يستخدمون منتجا أو خدمة مالية رسمية ،بعدما كان 50.48%سنة 2014:

الجدول رقم(01): تصنيفات الدول العربية في ملكية الحسابات المصرفية لسنة 2021

الدول العربية	المجموعات
الامارات 85.74%، السعودية 74.32 %	معدل شمول مالي مرتفع
الجزائر 44.10 %، المغرب 44.37%، الأردن 47.12 %، تونس36.85%، فلسطين 33.64%،	**معدل شمول مالي متوسط**
لبنان 20.70 %، مصر27.44%، العراق 18.57%،	معدل شمول مالي منخفض

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على قاعدة بيانات الشمول المالي (جلوبال فندكس) 2021، تاريخ الاطلاع: 2023/01/23 متاح على الموقع:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3

حيث يفسر هذا التراجع العديد من الأسباب من بينها : اتباع السياسة النقدية في الجزائر سياسة تقشفية أثرت سلبا على كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ، و نتيجة لتراجع مداخيل الدولة الجزائرية من عائدات البترول منذ سنة 2014 أدى الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي الى 165.98 مليار دج بعدما كان 213.8 مليار دج سنة 2014 ، الأمر الذي جعل الدولة تستنزف الاحتياطات من الصرف الأجنبي ، بعدما كان يتجاوز 200 مليار دج سنة 2013 ، انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، وارتفاع التضخم بعد الإصدار النقدي لسنة 2017 ،وأزمة كورونا التي تسببت في فقدان العديد من الوظائف ، خاصة المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر ،

-كما تجدر الإشارة الى أنّ غالبية الشباب في الدول العربية ولا سيما الجزائر لا يتمتعون باستقلالية مالية قبل عمر الـ 25، ولا يمكنهم فتح حسابات مصرفية خاصة بهم وإدارتها دون سن 18، الأمر الذي يفسر الانخفاض الحاصل في ملكية الحسابات لدى مؤسسات مالية رسمية كنسبة من البالغين، وهو ما يظهر تدني معدلات الشمول المالي في معظم الدول العربية (العربية ا.، 2017، صفحة 10) ، حيث تتعدد أسباب التدني الى:

- ✓بعد المسافات عن المؤسسات المالية الرسمية وارتفاع كلفة الخدمات المالية.
- ✓كثرة الإجراءات الإدارية لفتح حساب مصرفي وعدم ادماج بعض الفئات المناطق النائية.
- ✓عدم الثقة في المؤسسات المالية، رفض التعامل بالربا، وتفضيل التمويل الإسلامي.

4-تحليل مؤشرات الشمول المالي من خلال الاتاحة المالية في الجزائر والدول العربية:

تقوم الدراسة بعرض بعض مؤشرات نفاذ الخدمات المالية ومدى انتشارها بين السكان البالغين، لتحديد نسب التفاوت بين الدول والمقارنة بينها حيث تقيس ثلاثة أبعاد هي: الحصول على الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية وجودة الخدمات المالية (السن، بدون سنة نشر، صفحة 21) والتي تتوفر حولها بيانات في الاقتصاد العربي والجزائري:

4-1 مؤشر مدى نفاذ الخدمات المالية:

يتسم القطاع المالي الشامل بقدرته على توفير الخدمات المالية لأكبر عدد من شرائح المجتمع ومن ثم قدرته على تحقيق استفادة الفقراء والشرائح المحرومة من المجتمع من خدمات التمويل، حيث لا يتحقق ذلك من دون التثقيف المالي ، فالمستهلك الواعي يعتبر اكثر إدراكا للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعيا لحقوقه وواجباته (العربية ا.، 2017، صفحة 6)وبالتالي فتسهيل النفاذ لهذه الخدمات يساهم في تقليل التباين في مستويات الدخل ويعمل على حفز النشاط الاقتصادي، كما يستلزم الشمول المالي تقديم مجموعة شاملة من الخدمات المالية تتضمن أولا امتلاك حساب مصرفي ، وبشكل عام تعتبر مستويات النفاذ للخدمات المالية في المنطقة العربية من أدنى المستويات في العالم مقارنة بالمجموعات الجغرافية الأخرى والأقاليم المشابهة حسب مستويات الدخل (العربي، الصفحات 207-208)، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02) في بعض الخدمات المالية ومدى نفاذ الأفراد اليها:

الجدول رقم (02): نفاذ الخدمات المالية والمصرفية في الدول العربية (%)خلال السنة 2021

الدول	الادخار في المؤسسات المصرفية	الاقتراض من المؤسسات المالية	الاقتراض من عند الأهل والاصدقاء	ارسال واستقبال التحويلات الرقمية	عدم السحب او الإيداع حسابات غير نشطة	تحصيل أجور القطاع الخاص
الجزائر	16.05	3.79	30.51	29.59	4.78	5.27
الأردن	1.82	3.63	41.76	6.11	3.79	1.15
العراق	1.82	3.63	44.09	7.57	3.79	1.15
المغرب	7.35	4.98	48.72	21.43	7.85	6.78
تونس	13.78	9.89	41.04	19.66	3.73	4.96
فلسطين	6.79	4.93	33.92	13.72	6.67	3.58
لبنان	2.59	3.31	24.25	2.82	4.32	4.31

مصر	3.55	7.29	37.75	16.51	3.04	2.65
الامارات	10.32	22.46	23.09	75.05	5.31	12.89
السعودية	35.52	32.38	35.75	56.81	0.33	35.04

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على قاعدة بيانات الشمول المالي (جلوبال فندكس) للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع: 2023/01/30 متاح على الموقع:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3

والملاحظ من الجدول أعلاه أنّ انتشار ونفاذ الخدمات المالية والمصرفية خلال السنة 2021لجميع الدول العربية متذبذبة ولا تحقق متطلبات الشمول المالي ماعدا السعودية والامارات جاءت في المراتب الأولى، ومتفاوتة بين باقي الدول من مؤشر الى آخر،

-فبالنسبة لمؤشر نفاذ السكان **لخدمات الادخار** فانّ الجزائر تحقق نسبة 16.05 % فقط وذلك:

-لميول الافراد في الجزائر الى عملية الاكتناز بدل الادخار في المؤسسات المالية والمصرفية من جهة بما يتناسب مع الشريعة الاسلامية ورفض الربا ومن جهة أخرى لضعف المنافسة بين البنوك في تسعير الفائدة على الادخار باعتبارها المحفّز على استقطاب أكبر عدد من المودعين ونفاذ خدمة الادخار إليهم، حيث ظل ثابتا 1.75% الى سنة 2021.

-قلة البنوك الخاصة العاملة في الجزائر والتي لا تتجاوز 14 بنك (شراكة أجنبية)، مما يعني غياب البنوك الوطنية ذات الملكية الخاصة. وهذا يؤثر على درجة المنافسة بين المصارف ومستوى الخدمات المقدمة وعلى تطوير المنتجات المصرفية. حيث بلغ عدد المودعين في الحسابات البريدية 24714867 شخص، في الخزينة العمومية 90322 شخص، وفي الحسابات البنكية 10477946 شخص (الجزائر، 2022)، ويرجع ذلك الى اتاحة مكاتب البريد خدمات مالية متنوعة واستحداث طرق جديدة على عكس البنوك بالرغم من دعم الجهاز المصرفي بشبابيك التمويل الإسلامي من جهة ومن جهة أخرى. استخدام وسائل الدفع الالكتروني في تسديد الفواتير، وبالرغم من ذلك فانّ هذه الأرقام تظل بعيدة عن المستوى المطلوب لنفاذ الخدمات المالية للأفراد.

-اما بالنسبة **لخدمات الإقراض** فان فرص النفاذ اليها منخفضة جدا حيث لم تسجل في مؤشر الاقتراض الا 3.97% بالرغم من تخفيض في معدل الفائدة على الإقراض من3.7 % الى 3% منذ سنة 2020 (tradingeconomics، 2022)، وذلك لمواجهة تداعيات جائحة COVID19 وتشجيعا للأفراد والمستثمرين لمواصلة نشاطاتهم خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة،

-ضعف نسبة الائتمان المصرفي المتاح للسكان بسبب كثرة الإجراءات والضمانات المطلوبة بالنسبة للأفراد والمؤسسات من قبل المؤسسات المصرفية.

- تركيز كبير في تقديم القروض على المتعاملين الاقتصاديين وانخفاض تنويع في المحفظة الاجمالية للبنك، مما يحجم عن ضم المتعاملين في السوق الموازية وعدم نفاذهم الى الاستخدام المالي.

-كذلك راجع الى **اقتراض الافراد من عائلاتهم واصدقائهم** بدلا من البنوك التجارية والمؤسسات المالية، حيث بلغ الاقتراض من القطاع الرسمي 3.79 % بينما سجلت عمليات الاقتراض من العائلة والأصدقاء 30.51%، وهي نسبة كبيرة تعكس ضعف الجهاز المصرفي في استقطاب هذه الفئات واموالهم. على عكس بعض الدول العربية: الامارات 22.46%والسعودية 32.38%، مصر7.29%، تونس9.89%،

-بينما تحقق الجزائر نسبة_29.59% في مؤشر **ارسال واستقبال التحويلات المالية** بعد الامارات التي تحقق 75.05%والسعودية نسبة 56.81%، وهي تحويلات من الجالية الجزائرية بالخارج لذويهم بالداخل، خاصة بعد عديد التغيرات خلال جائحة COVID19 ، والتي زادت في عمق الوصول الى الخدمات المالية بشكل كبير نتيجة التكنولوجيا المالية، لتسريع وتعزيز الشمول المالي.

بالمقابل ارتفعت المخاطر الناشئة عن تطور الخدمات المالية الرقمية، وذلك لارتفاع عدد **الحسابات غير النشطة** بنسبة 4.78% التي تعبّر عن عدم السحب أو الإيداع والذي لا يعكس الغاية من وراء ملكية الحسابات المصرفية والتي تزيد في الحسابات المشبوهة.

- أما بالنسبة لفرص تعميم الوصول الى الخدمات المالية من خلال زيادة اشراك المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، من خلال **دفع أجور عمال القطاع الخاص**_عن طريق الدفع الالكتروني للأجور في حساباتهم ، حيث حققت الجزائر نسبة 5.27%وذلك نتيجة السياسة المتبعة من الدولة في التركيز على القطاع الخاص والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر وادماجها

في عملية التنمية الاقتصادية ، وبذلك فهو يساعد في دمج العاملين في النظام الرسمي باستغلال ملكيتهم لهواتف ذكية.واستخدام الانترنيت، كما تكثر الفرص المتاحة لزيادة ملكية الحسابات على نطاق واسع من خلال رقمنة المدفوعات المقدمة بصورة نقدية، بما في ذلك المدفوعات مقابل المنتجات الزراعية وأجور القطاع الخاص (يتلقى نحو 20 مليون شخص بالغ لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة العربية أجورا نقدية من القطاع الخاص، منهم 10 ملايين بالغ في مصر (الدولي ا.، covid-19-drives global surge in use of digital payments، 2022).)

ومن خلال ما سبق نستنتج ان فرص النفاذ للخدمات المالية في الجزائر بالنسبة لعدد من الدول العربية لا تزال محدودة مقارنة بالمجموعات الجغرافية والدول المثيلة من حيث مستويات الدخل. وبما ان مستويات النفاذ المالي تعتمد إلى حد كبير على مستويات **الانتشار للفروع المصرفية (الكثافة المصرفية)** ، حيث يعتبر تطور البنية التحتية للجهاز المصرفي ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، لذلك يعتبر الانتشار الجغرافي لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها من فروع البنوك، الفروع البريدية، الصرفات الآلية ونقاط البيع أمر في غاية الأهمية لتمكين الأفراد من النفاذ للخدمات المالية، واستخدام المنتجات المصرفية المتاحة، حيث يبين الشكلين رقم 02 و03 مدى تطور عدد الفروع البنكية والبريدية وكذا الصرّافات الآلية خلال الفترة(2011-2021):

الشكل رقم (02): الانتشار العددي للفروع البنكية والبريدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2021

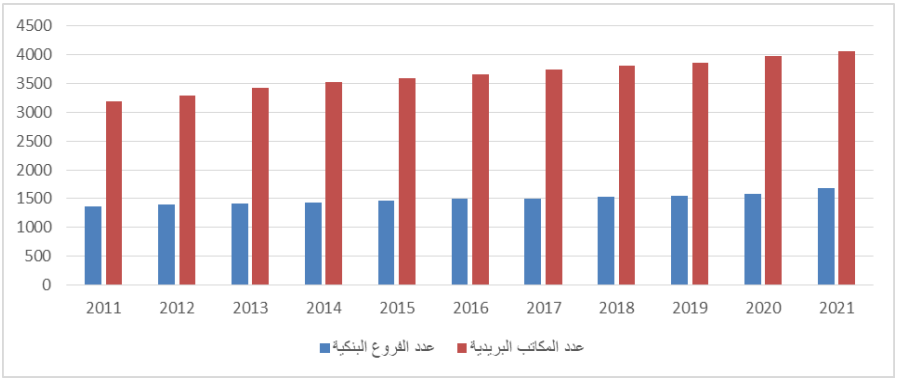

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2023/01/03، متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires/

الشكل رقم(03): الانتشار العددي للصرّافات الآلية خلال الفترة 2011-2021

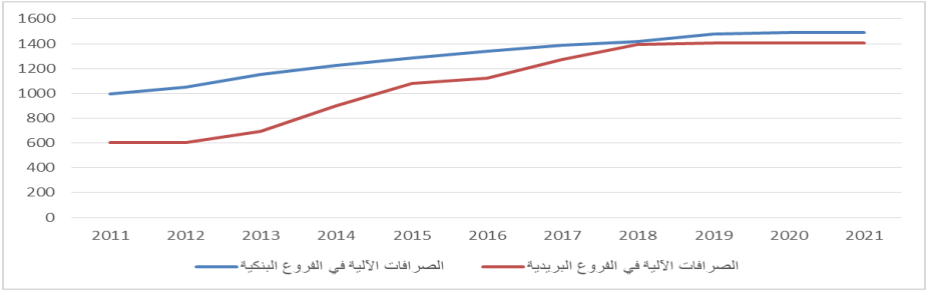

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على معطيات بنك الجزائر، تاريخ الاطلاع: 2023/01/03، متاح على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires

4-2 مؤشر استخدام التكنولوجيا الرقمية:

تعكس درجة ملكية البطاقات المصرفية مدى اهتمام المؤسسات المصرفية الرسمية لتوفير وسائل الدفع الالكتروني واعتماد التكنولوجيا الحديثة ، مثل استخدام الهاتف المحمول و الأنترنيت في تسديد الفواتير والبطاقات المصرفية في المعاملات المالية ، والتي تعتبر أهم وسيلة لنفاذ الخدمات المالية والمصرفية خاصة عند الأشخاص الذين لا يملكون حسابات و لديهم هواتف ذكية حيث تبيّن الاحصائيات لسنة 2021 أنّ الجزائر مازالت بعيدة عن أهدافها في نفاذ الأفراد الى الخدمات المالية ، فملكية البطاقات المصرفية لدى الأفراد لا تتجاوز 23.82% سنة 2021 ، مقابل 44.10 %من البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية (الدولي ا.، globalfindex، 2022) ، وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالدول العربية الأخرى وفي مقدمتها

الامارات والسعودية بنسبة أكبر من 72 % ، والمغرب بـ 31.79 %، والتي تعتبر نسب عالية جدا تعكس الجهود المبذولة من طرف البنوك في التعريف بالخدمات المالية والتثقيف المالي،

الجدول رقم (03): مؤشر ملكية البطاقات المصرفية واستخدام الانترنيت والهاتف المحمول (%) لسنة 2021

الدول	ملكية البطاقات المصرفية للبالغين (%)	استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنيت في تسديد الفواتير (%)	استخدام البطاقات المصرفية (%)
الجزائر	23.82	3.57	4.41
الأردن	9.83	5.97	5.97
العراق	9.83	5.97	-
المغرب	31.79	7.28	10.21
تونس	20.49	3.37	7.32
فلسطين	21.67	2.72	7.03
لبنان	16.31	0.51	4.68
مصر	22.13	1.45	5.57
الامارات	72.37	15.85	61.00
السعودية	72.14	62.02	66.64

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على قاعدة بيانات الشمول المالي (جلوبال فندكس) للسنوات المذكورة، تاريخ الاطلاع: 2023/01/30 متاح على الموقع:

https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3

اما فيما يخص استخدام الانترنيت والهاتف المحمول في تسديد الفواتير المختلفة وتسهيل المعاملات فانّ السعودية تتصدر الدول العربية في ذلك بنسبة 62.02% وتليها الامارات بنسبة 15.85%والمغرب بـ7.28%، في حين عرفت الجزائر ضعفا كبيرا بعد الأردن والعراق في هذا المجال بالرغم من انتشار الحواسيب و الهواتف الذكية و تعميق الرقمنة المالية خاصة بعد جائحة كورونا COVID19 و استخدام أكثر من 62% (العربية م.)من الأفراد للأنترنيت خلال سنة 2021، الاّ أنها **"ضعيفة جدا "** وبعيدة عن المعدل المطلوب حيث قدرت بـ3.57% ، وتفسير ذلك اعتماد هم أكثر على النقد في تسوية التزاماتهم لضعف المعرفة المالية لديهم ،كما نلاحظ أنّ استخدام البطاقات المصرفية مقارنة لملكية الحسابات فهو **ضعيف جدا** في كل الدول العربية ماعدا الامارات والسعودية، حيث تذّيلت الجزائر معدلات استخدام البطاقات

المصرفية و كان معدل انتشارها واستخدامها 4.41% فقط سنة 2021 مقارنة بالمغرب ، تونس وفلسطين وهي نسبة بعيدة جدا عن أهداف الشمول المالي في استخدام التكنولوجيا المالية وينطبق هذا بصفة خاصة على النساء والفقراء والشباب والأقل تعليما (الطيب، الشمول المالي "سلسلة كتيبات تعريفية"، 2020). حيث لا يمكن استخدام التكنولوجيا المالية بالشكل والمستوى المطلوب دون التركيز علي زيادة درجة الوعي المالي لتلك الفئات، وتثقيف المواطنين ماليا لإدراك المخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية.

الخلاصة:

استطاعت بعض الدول العربية تعبئة المدخرات المحلية وزيادة معدلات الادخار من خلال تنشيط دور القطاع المصرفي و تفعيل دوره في توفير أدوات التمويل الملائمة لاحتياجات الأفراد و الشركات، حيث خلصت الدراسة الى أنّ مستوى نفاذ الخدمات المالية لم تكن بالشكل الكافي والمطلوب والتي تعتبر بعيدة جدا عن المعدل العالمي سواء في الجزائر أو الدول العربية المختارة ، حيث اثبتت الدراسة أنّ عدم تطور البنية التحتية للجهاز المصرفي من حيث الانتشار العددي للفروع البنكية والبريدية ، الصرّافات الآلية ونقاط البيع يؤثر على مستوى نفاذ الخدمات المالية التقليدية والحديثة ،كما أنّ علاقة تطور القطاع المصرفي وتعزيز الشمول المالي لا تتحقق الا بالمعرفة المالية و التثقيف المالي من أجل تمكين بعض الفئات من استخدام التكنولوجيا الحديثة والاستفادة من جميع الخدمات المالية والمصرفية الرقمية المتاحة لزيادة مستويات العمق المالي ، لذلك يمكن اقتراح عدد من **التوصيات** لتحسين فرص نفاذ الأفراد للخدمات المالية والمصرفية وتعزيز الشمول المالي في الجزائر:

- ضرورة رسم وتنفيذ استراتيجيات وطنية لتطور النفاذ للخدمات المالية والمصرفية شاملة وذلك من خلال رفع الكثافة المصرفية وانتشار أوسع للحسابات البنكية.
- تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية والرقابية التي تمكّن النفاذ للخدمات المالية بدون عقبات سعرية أو غير سعرية من خلال المصارف التجارية، مع تيسير تحفيز التوّسع في استخدام الخدمات المصرفية والمالية من خلال التقنيات الحديثة.
- اعتماد نموذج حديث ومتطور لشركات التمويل الأصغر وتمكينها من النفاذ المالي في إطار رقابي، وتطوير التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك من خلال تحسين مستويات جودة البيانات المتاحة (العمق الائتماني) والتحفيز على المنافسة بين مختلف مقدمي الخدمات المالية.

- تطوير سوق التمويل الإسلامي عن طريق تبني الإطار القانوني والتنظيمي الملائم بما يسمح بقيامها بدور مهم في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.

المصادر والمراجع:

1. *tradingeconomics*. (2022). تاريخ الاسترداد 17 01، 2023، من Data 2023: https://tradingeconomics.com/algeria/interest-rate
2. Vapadmin. (16 09، 2019). مفهوم الخدمات المصرفية. تاريخ الاسترداد 10 01، 2021، من : https://www.vapulus.com/ar
3. اتحاد المصارف العربية. (2017). *الثقافة المالية في العالم العربي شرط اساسي لتحقيق الشمول المالي*.
4. البنك الدولي. (29 06، 2022). *globalfindex*. تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3
5. البنك الدولي. (29 06، 2022). *globalfindex*. تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من https://www.worldbank.org/en/publication/globalfindex/Data#sec3
6. البنك الدولي. (29 06، 2022). *covid-19-drives global surge in use of digital payments*. تاريخ الاسترداد 20 01، 2023، من https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release
7. بنك الجزائر. (2022). نشرة احصائية. *indicateurs-monetaires*. الجزائر. تاريخ الاسترداد 17 01، 2023، من https://www.bank-of-algeria.dz/indicateurs-monetaires
8. حمومي وفاء، محمد بن عزّة ، و جهيدة العياطي. (02 03، 2022). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي -مقاربة قياسية لحالة الجزائر-. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05*(01). تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/598
9. حنان الطيب. (2020). الشمول المالي "سلسلة كتيبات تعريفية". *(01)*. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة. تاريخ الاسترداد 15 01، 2023
10. حنان الطيب. (2020). *الشمول المالي "سلسلة كتيبات تعريفية"*. (صندوق النقد العربي، المحرر) أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
11. صندوق النقد الدولي. (2021). *فرص وتحديات فرص نفاذ الخدمات المالية في الدول العربية*. أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة.
12. صندوق النقد العربي. (بلا تاريخ). *فرص وتحديات النفاذ الى الخدمات المالية و المصرفية والتمويل في الدول العربية*.

13. صوّار مروة، و زبير عيّاش. (31 12، 2022). مساهمة الصكوك الوقفية في تعزيز الشمول المالي-دراسة تجارب مجموعة من الدول الاسلامية. *مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، 15*. تاريخ الاسترداد 07 02، 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/127

14. عبد العزيز السن. (بدون سنة نشر). *دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي*. جامعة الدول العربية.

15. عبد العزيز السن. (بدون سنة نشر). *دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي*. جامعة الدول العربية.

16. عبد العزيز السن. (بدون سنة نشر). *دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي*.

17. قدوري طارق، و باديس زغدي. (02 03، 2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر. *مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 05*(01). تاريخ الاسترداد 10 01، 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/598

18. مجموعة التنسيق العربية. (بلا تاريخ). *للتنمية، البوابة العربية*. تم الاسترداد من https://www.arabdevelopmentportal.com/ar/country

19. محمد طرشي، و رضوان الساعد . (25 12، 2019). متطلبات تعزيز الشمول المالي في الجزائر. *مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال، 01*(01). تاريخ الاسترداد 03 01، 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/642

20. نجيب الله حاكمي، و بولحبال سميرة. (15 09، 2021). الشمول المالي في الجزائر بين اتاحة واستخدام الخدمات المالية-دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب-. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، 05*(02). تاريخ الاسترداد 02 01، 2023، من https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/530